الأهرام

المصدر :

التاريخ :

بناء السلام فى الشرق الأوسط

ياسر عرفات

بقلم :

أحمد نافع

يلحظ المتابعون للمفاوضات العربية ـ الاسرائيلية منذ بدء عملية مدريد ان بعض التعليقات التى نشرت عن «الاختراق الكبير» الذى تحقق على المسار الفلسطينى ـ الاسرائيلى اقترب من الحدث باعتباره النتيجة النهائية للمفاوضات ، وليس مجرد «فك اشتباك» مع اسرائيل مماثلا لذلك الذى فعلته بقية الأطراف المفاوضة. فالاتفاق الفلسطينى ـ الاسرائيلى ليس سوى اتفاق على المرحلة الانتقالية لسلطة حكم الذات الفلسطينية، وهو بهذه الصفة لايعتبر اتفاق سلام شاملا يتعين التفاوض بشانه من قبل جميع الأطراف المعنية مستقبلا بما فيها الطرف الفلسطينى. ومع ذلك فان المتابعة الدقيقة لعملية مدريد والأسس التى قامت عليها والمحادثات المضنية التى جرت على مدى ٢٢ شهرا توضح بحق ان النتائج التى حققتها القيادة الفلسطينية حتى الآن تشكل بصدق «اختراقا كبيرا» اسقط كثيرا من المسلمات الاسرائيلية ، ومهد لاستكمال المفاوضات على المسار الفلسطينى بصيغ اكثر تحررا، مع التسليم بان المسيرة صعبة وتحتاج لجهد خارق من أجل تحقيق الأمانى المشروعة للشعب الفلسطينى.

ونعود مرة أخرى للتدليل على أهمية الانجاز التاريخى الذى تحقق حتى الآن، فنقول ان كل الأطراف دخلت المفاوضات راضية بها، راغبة فيها . وكان اكثر الراغبين هو الجانب الفلسطينى، برغم أن الشروط بالنسبة اليه كانت مجحفة فى بادىء الأمر، ولم يكن الباعث على ذلك هو عدم وجود خيار آخر او تردى الوضع العربى «وهو متردد بالفعل» أو خوض تجربة تستغرق من الزمن وقتا يكفى لخلق واقع جديد على الأرض، وانما كان الدافع هو التقويم الصحيح للموقف. فالذى كان الجانب الفلسطينى يسعى اليه منذ ٣٠ عاما وعجز عن تحقيقه أصبح ممكنا بفعل التغيرات الدولية والنضال الفلسطينى المتراكم، الا وهو بدء عملية مدريد.

إذ لايغيب عن البال أن المفاوضات لم تنبع من فراغ، وانما مهدت لها وساعدت عليها وجعلتها ممكنة، خطوات فلسطينية متتابعة لقيت كلها موافقة الأغلبية الساحقة من الشعب الفلسطينى، بل جرى إقرار البعض منها بالاجماع. وقد وصفت الخطوات المتتالية التى أقرتها أعلى سلطة فى منظمة التحرير الفلسطينية «وهى المجلس الوطنى الفلسطينى» بانها هجوم السلام. وقد بدأ هذا الهجوم عام ١٩٨٨ عندما رفع شعار الدولة الفلسطينية «على جزء من التراب الفلسطينى» جنبا الى جنب مع دولة اسرائيل. وكان الهدف من وراء ذلك هو جذب الاسرائيليين الى المفاوضات التى كانوا «يتشدقون» بها دائما بينما هم فى الوقت نفسه أشد المقاومين لقيامها وأكبر العاملين على إفشالها، على نحو ماكشف اسحق شامير قبيل اسقاطه من انه دخل المفاوضات على كره منه، وانه تبنى عرقلة مسيرتها حتى ولو دامت عشر سنوات.

كذلك لايغيبن عن البال أن منظمة التحرير الفلسطينية ـ بتاييد فلسطينى جارف ومساندة عربية قوية ـ اتخذت فى اطار النضال السياسى ـ الى جانب الكفاح المسلح الذى كانت الانتفاضة اخر صوره ـ خطوات تستهدف تحقيق المفاوضات وفتح جبهات دولية مساندة لها. وتمثلت هذه الخطوات فى اعلان جنيف الخاص بالاعتراف بحق اسرائيل فى الوجود الذى أعقبه بدء الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية، وكانت كلها خطوات انطلقت من ادراك أهمية «السلاح السياسى» الذى لم تستطه اسرائيل من حسابها برغم تمعن فى أساليب القهر لكسر ارادة الشعب الفلسطينى. ولكن الارادة الصلبة لهذا الشعب مكنته بمساندة دولية ظاهرة، من جر الاسرائيليين الى مائدة المفاوضات.. وتمثلت المساندة أبرز ماتكون فى مساهمة مصر بمشروع الرئيس حسنى مبارك الذى عرف باسم «النقاط العشر» ثم مشروع جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية السابق الذى أطلق عليه وصف «النقاط الخمس»، ثم الجولات المكوكية التى قام بها بيكر وادت الى بدء مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط فى عام ١٩٩١.

وكان واضحا ان مؤتمر مدريد بدأ وفقا للأسس التى تم الاتفاق عليها تنفيذا للشعار الذى اكتسب قوته لأول مرة بعد حرب الخليج، وهو تطبيق أحكام

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الشرعية الدولية لحل النزاعات الاقليمية، وبخاصة تلك التى تهدد السلم والامن الدوليين مثل الصراع فى الشرق الأوسط وتتضمن الأسس مبدأ الارض مقابل السلام، وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الخاص بالانسحاب من الأراضى العربية المحتلة وعدم جواز الاستيلاء على اراضى الغير بالقوة، وقرار ٣٣٨ الخاص بالتفاوض لتسوية الصراع في المنطقة، ثم الأساس الهام الخاص بالاعتراف بالحقوق الوطنية الشرعية للشعب الفلسطيني.

وبدأت المفاوضات على نحو ماهو معروف بقبول الطرف الفلسطيني بدولة اسرائيل والتظاهر من قبل الدولة العبرية «فى عهد شامير» بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني. ويلاحظ هنا أن الجانب الفلسطيني اعترف بالدولة الاسرائيلية تنفيذا للمبادرة التى اعتمدها المجلس الوطنى الفلسطيني فى دور انعقاده بالجزائر يوم ١٥ نوفمبر عام ١٩٨٨، وهى تلك المتعلقة بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة والاعتراف بقرارى ٢٤٢ و٣٣٨، وكذلك بدأت المفاوضات وكل الأطراف تعلم انها بالنسبة للمسار الفلسطيني «الذى أمكن فصله فيما بعد عن المسار الاردني» تجرى على مرحلتين، تستهدف الأولى منهما وضع أسس حكم انتقالى يستمر ٥ سنوات، بينما تبدأ مفاوضات المرحلة الثانية بعد سنتين أو فى أسرع وقت ممكن لبحث أسس التسوية النهائية التى تشمل حق الشعب الفلسطيني فى تقرير مصيره. وقد وردت في اتفاق اعلان المبادىء «ان مستقبل القدس والمستوطنات من القضايا التى تطرح فى المرحلة الثانية من المفاوضات، بينما تطرح قضية اللاجئين فى كل جولات المفاوضات متعددة الأطراف» وهى المسار الثانى لعملية مدريد.

يتضح اذن، ان اتفاق اعلان المبادىء لم يكن غير مقدمة لمرحلة انتقالية يتسلم فيها الشعب الفلسطيني - ممثلا فى قيادته الشرعية - السلطة كاملة فى غزة واريحا مثلما يتسلم في كل المناطق الأهلة بالسكان السلطات التى تمتعت بها الحكومة العسكرية باستثناء الأمن والعلاقات الخارجية. كما يتضح أن اعلان المبادىء الذى أمكن التوصل اليه تم عبر مفاوضات جرت على مدى ٢٢ شهرا سقطت خلالها مسلمات اسرائيلية وأمكن خلالها عبر معادلات موازية خلق تبريرات للتراجع الاسرائيلى الذى تمثل فى النهاية فى الاعتراف بأن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى فى الداخل والخارج.. أى الاعتراف بالمنظمة التى لايزال ميثاقها وكل ادبياتها تتحدث عن تحرير فلسطين واقامة الدولة المستقلة..

المنظمة التى ظلت اسرائيل تقاتلها لكى تتحاشى الجلوس معها على مائدة المفاوضات حول الحقوق الوطنية للشعب العربى الفلسطيني. ويلاحظ هنا أن المواد المطلوب تغييرها في ميثاق المنظمة هى تلك الواردة فى المبادرة الفلسطينية عام ١٩٨٨.

وكذلك يتضح أن الاختراق الكبير انطوى على تعلل من بعض بنود مدريد التى اضطر الجانب الاسرائيلى لقبولها برغم عدم تحمس الجانب الأمريكى لاسقاط بعض قواعدها، ويترتب على هذا الأمر نتائج بالغة الأهمية فى المفاوضات المستمرة بمرحلتيها الانتقالية والنهائية.

وكان ابرز ماحققه الاختراق الكبير هو أن الشعب الفلسطينى قد دخل الى قلب المجتمع الاسرائيلى والمجتمع الأمريكى، وهما المجتمعان اللذان كانا يمثلان العداء الحقيقى لآمال الشعب الفلسطينى. فلم يكن الدخول الى المفاوضات خدعة وانما عمل يستهدف تحقيق تسوية سلمية مثل تلك التى توصلت اليها كل الشعوب المناضلة من اجل استقلالها ، والتى عملت بالاتفاق على خطط انهاء الاحتلال على بدء التمهيد لعلاقة صحية مع المحتل السابق تقوم على المساواة والتبادل وليس على الهيمنة واستمرار الاحتلال باشكال اخرى. والدرس الذى كان ماثلا أمام الجميع هو أن عدم تحقيق أمل الشعوب فى التحرر والاستقلال يؤدى الى ثورات جديدة للتخلص من الهيمنة على نحو ماهو واضح فى الصراع المستمر فى جنوب افريقيا للتخلص من سيطرة المستعمرين السابقين.

وواقع الأمر ان الاختراق الكبير لايشكل فى التحليل النهائى سوى فك اشتباك يمهد لاستكمال مفاوضات المرحلة الانتقالية ، والانتقال منها الى محادثات التسوية النهائية، وهذا هو مافعلته كل الأطراف المعنية بدخولها فى المفاوضات الثنائية والتقدم صوب ابرام اتفاقات سلام مع اسرائيل تقوم على الأسس التى تضمنتها عملية مدريد. والاختراق على نحو ماوصفه بيان مجلس الجامعة العربية، بخطوة اولى يجب أن تستكمل بخطوات اخرى تضمن انسحابا اسرائيليا من الأراضى الفلسطينية ومرتفعات الجولان والأراضى الأردنية واللبنانية المحتلة. ويمكن القول بأن الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلى هو اللبنة الأساسية فى بناء السلام فى الشرق الأوسط باعتبار أن التقدم فى المسار الفلسطينى هو مفتاح التقدم فى بقية المسارات. فلم يكن من المعقول أن تحل مشكلات الصراع العربى - الاسرائيلى بغير الاعتراف الاسرائيلى بحقوق الشعب الفلسطيني. وهو ماتم بالتوصل الى اعلان المبادىء والاعتراف المتبادل، الذى يدعم التقدم على جميع المسارات للاتفاق على السلام الشامل.

وعندما نتحدث عن عملية بناء السلام، فاننا ندرك على الفور انها عملية شاقة وليست بالمسألة السهلة، ولكن الاصرار العربى على انجاحها والمشاركة فى تكوينها، خير ضمان على أن الاتفاقات ستصل الى قيام السلام الدائم مستندا الى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥. وأحسن مايضمن النجاح هو الدعم السياسى والاقتصادى من الدول العربية لعملية مدريد التى كانت اولى ثمراتها الاتفاق الفلسطيني - الأردنى. ومما يشجع على ذلك الاهتمام العالمى الواضح بالمشاركة فى بناء السلام عن طريق تقديم معونات سخية لانجاح الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلى، عن طريق ترجمته الى نتائج عملية سريعة وحيوية. وتشير التقديرات التى وضعها البنك الدولى الى حاجة قطاع غزة والضفة الغربية الى ثلاثة مليارات من الدولارات خلال السنوات العشر المقبلة.

والواقع ان الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات قد قدم الرد المفحم للذين تصدوا لتحليل الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلى دونما ادراك للوضع القائم فى الأراضى المحتلة، بقوله انه كان يرغب فى أن يتمكن من فصل الضفة والقطاع عن الاقتصاد الاسرائيلى، ويقيم علاقات اقتصادية وثيقة مع الدول العربية، لكن ذلك ليس بالأمر السهل، فاقتصاد الضفة والقطاع يرزح تحت الحكم الاستعمارى ويعتمد على اسرائيل - فى المرحلة الحالية - لسد الاحتياجات من النفط والكهرباء والخطوط التليفونية والخدمات الضرورية الأخرى. ولكن الخروج من هذا المأزق يتمثل فى التزام منظمة التحرير الفلسطينية بفكرة الاتحاد الكونفيدرالى مع الأردن، وهى تتشاور معه بشأن مستقبل الفلسطينيين الذين أرغموا على النزوح من ديارهم بعد حرب ١٩٦٧، وسيتم تشكيل لجنة تضم مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، لبحث عودة أولئك اللاجئين فى غضون المدة الانتقالية من الحكم الذاتى فى الأراضى المحتلة.

ويتضح من كل ماتقدم ان العناصر الدولية لقيام الدولة قد تحققت اركانها بما تم انجازه مبدئيا على المسار الفلسطينى بوجود الشعب والاقليم والحكومة المؤقتة المعترف بها رسميا من جانب الطرف الآخر وهو اسرائيل. وليس هناك من يجادل فى أن التطورات التى تشكلت حتى الآن محدودة ولكنها لاتشكل غير البداية فى فك الاشتباك الفلسطينى - الاسرائيلى، جوهر الصراع فى الشرق الأوسط كله، مما يمهد السبيل أمام التقدم فى المفاوضات الرامية الى تحقيق السلام الدائم فى المنطقة العربية..

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية